الأمم المتحدة
A/RES/73/132
الجمعية العامة
Distr.: General
10 January 2019

الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٢٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/73/L.62 و A/73/L.62/Add.1)]

٧٣/١٣٢ – الصحة العالمية والسياسة الخارجية: عالم أوفر صحة من خلال تغذية أفضل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٦٣/٣٣ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٠٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/٩٥ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١١٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/٨١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/٩٨ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٩/١٣٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٧٠/١٨٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٧١/١٥٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٧٢/١٣٩ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أنّ القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، والقانون الدولي الإنساني، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢]، ودستور منظمة الصحة العالمية[٣]،

وإذ تؤكد من جديد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية دون تمييز من أي نوع، وحقه في مستوى معيشة لائق يضمن الصحة والرفاه له ولأسرته، بما في ذلك ما يكفيه من الغذاء والملبس والمسكن، وحقه في مواصلة تحسين ظروفه المعيشية، مع إيلاء اهتمام خاص للحالة المفزعة التي يعاني منها الملايين من الناس الذين لا تزال إمكانية حصولهم على خدمات الرعاية الصحية والأدوية هدفاً بعيد المنال، ولا سيما الضعفاء أو الذين يعيشون في ظروف هشة،

وإذ تلاحظ الدور الهام الذي تضطلع به مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية في تعزيز أوجه التآزر بين السياسة الخارجية والصحة العالمية، فضلا عن مساهمة إعلان أوسلو الوزاري المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ والمعنون ”الصحة العالمية: إحدى قضايا السياسة الخارجية الملحّة في عصرنا“[٤]، الذي أعيد تأكيده، بتجديد الإجراءات والالتزامات، في البيان الوزاري للمبادرة المعنون ”تجديد عشر سنوات من الجهود المتضافرة والاستعداد لمواجهة التحديات الجديدة“ الصادر في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧[٥]،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بالتنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين[٦] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٧] ونتائج مؤتمرات استعراضهما، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ تسلم بأن النساء والفتيات يؤدين دورا حيويا بوصفهن من عوامل التنمية، وإذ تعترف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات أمر حاسم الأهمية للتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإذ تدرك أيضاً أن سياساتِ التغذية وغيرها من السياسات ذات الصلة ينبغي أن تراعي احتياجات المرأة وأن تمكّن النساء والفتيات بحيث تسهم في تحسين قدرة المرأة على الوصول على قدم المساواة مع الرجل إلى الحماية والموارد الاجتماعية، بما يشمل الدخل، والأراضي، والمياه، والتمويل، والتعليم، والتدريب، والعلم والتكنولوجيا، والخدمات الصحية، ومن ثمّ تعزز الأمنَ الغذائي والصحة،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٢) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 14, No. 221.

(٤) A/63/591، المرفق.

(٥) A/72/559، المرفق.

(٦) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٧) *تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تلاحظ أهمية الصحة بالنسبة لجميع الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن الحاجة إلى نهج كلي ولا سيما في هذا السياق، والدورَ الأساسي للأمن الغذائي والتغذية المحسّنة والأنماط الغذائية والمعيشية الصحية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بغية ضمان عدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفا عنه،

وإذ تسلم بأن الصحة شرطٌ مسبق لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ونتيجةٌ ومؤشر لها وبأن التحديات في مجال الصحة العالمية لا تزال رغم التقدم المحرز قائمةً، وخاصة فيما يتعلق بأوجه التفاوت والضعف داخل البلدان والمناطق والشرائح السكانية وفيما بينها، وبأن الاستثمارات في مجال الصحة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع وتحقيق المساواة بين الجنسين والحدّ من أوجه عدم المساواة على نحو مستدام وشامل للجميع،

وإذ تشدد على أن الصحة العالمية هدفٌ طويل الأمد له نطاق وطني وإقليمي ودولي ويتطلب التزاماً مستمراً رفيع المستوى وتعاوناً دولياً أوثق، بما في ذلك شراكات بعيدة المدى بين أصحاب المصلحة، وعلى ضرورة الحفاظ على التقدم المحرز والمضي به قدماً من خلال إيلاء العناية الواجبة لاستمرارية الإجراءات الحالية في مجال الصحة العالمية وإمكانية تواصلها،

وإذ تؤكد المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء عن تحديد وتعزيز مسارها الخاص نحو تحقيق التغطية الصحية للجميع التي تشملُ استفادة الجميع على قدم المساواة من الخدمات الصحية الجيدة والأدوية الأساسية الجيدة والميسورة التكلفة والناجعة، مع ضمان عدم تعرض المستفيدين من هذه الخدمات والأدوية لمشاق مالية من جراء استخدامهم لها وإيلاء اهتمام خاص للضعفاء أو الذين يعيشون في ظروف هشة، والتي تتسمُ بأهمية حاسمة في تعزيز الصحة البدنية والعقلية والرفاه، خاصة من خلال الرعاية الصحية الأولية والخدمات الصحية وآليات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق التوعية المجتمعية ومشاركة القطاع الخاص، وبدعم من المجتمع الدولي،

وإذ تشير إلى إعلان ريو السياسي بشأن المحدِّدات الاجتماعية للصحة الذي اعتُمد في المؤتمر العالمي لعام ٢٠١١ بشأن المحدّدات الاجتماعية للصحة، والذي أكد من جديد أن التفاوتات في مجال الصحة داخل البلدان وفيما بينها أمر غير مقبول سياسياً واجتماعياً واقتصادياً علاوة على أنه غير عادل ويمكن تلافيه إلى حد بعيد، وإذ تلاحظ أن كثيرا من المحدّدات الأساسية للصحة ومن عوامل الخطر المؤدية للإصابة بالأمراض المعدية وغير المعدية يرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط السلوك،

وإذ تقر بنتائج المؤتمر العالمي المعني بالرعاية الصحية الأولية ومساهمته في تحديد الالتزامات المتعهد بها في إعلان ألما – آتا لعام ١٩٧٨، وبالدور المحوري للرعاية الصحية الأولية في تحقيق التغطية الصحية الشاملة والإسهام في تحسين الصحة في جميع أنحاء العالم،

وإذ تشير إلى الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية وخطة عملها بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية[٨]، التي وُضعت بغرض تعزيز الابتكار في مجال الأدوية وبناء القدرات وتحسين سبل الحصول على الأدوية، وإذ تشجع إجراء مزيد من المناقشات بشأن سبل الحصول على الأدوية، وإذ تكرر التأكيد على أن أعمال البحث والتطوير في مجال الصحة ينبغي أن تستند إلى الاحتياجات وأن

(٨) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA61/2008/REC/1.

تقوم على الأدلة وأن تسترشد بالمبادئ الأساسية المتمثلة في يُسْر التكلفة والفعالية والكفاءة والإنصاف وأن تُعتبر مسؤوليةً مشتركة، وإذ تشير إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بسبل الحصول على الأدوية، بما في ذلك توصياته،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان روما عن التغذية وإطار العمل الخاص به[٩]، الذي يضع مجموعة من الخيارات السياساتية والاستراتيجيات الطوعية لكي تستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء، وهي خيارات واستراتيجيات اعتمدها المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية بغية تعزيز النظم الغذائية المستدامة من خلال وضع سياسات عامة متسقة بدءا من مرحلة الإنتاج حتى مرحلة الاستهلاك وعلى صعيد القطاعات ذات الصلة، وضمان حصول الناس على مدار العام على أغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية بأسعار ميسورة وتشجيع أنماط غذائية صحية مأمونة ومتنوعة، وتمكين الناس وتهيئة بيئة مؤاتية لاعتماد خيارات مستنيرة بشأن المنتجات الغذائية الضرورية لممارسات غذائية صحية وممارسات مناسبة لتغذية الرضَّع وصغار الأطفال من خلال توفير معلومات وأنشطة تثقيف محسّنة عن الصحة والتغذية،

وإذ تقر بالحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع ومن جميع أشكال سوء التغذية، وإذ تشجع التعاون والمساعدة الدوليين من أجل دعم جهود الدول الأعضاء في هذا الصدد، وكذلك لتحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الصحية للجميع ومعالجة التحديات الماثلة في مجال الصحة، وزيادة إنتاج الأغذية وسبل الحصول على أغذية صحية ومغذية والاستفادة منها، مع مراعاة تباين الظروف والقدرات على الصعيد الوطني واحترام السياسات والأولويات الوطنية،

وإذ تقر أيضا بالحاجة إلى القضاء على الجوع ومنع جميع أشكال سوء التغذية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك نقص التغذية والتقزّم والهزال ونقص الوزن وزيادة الوزن في جميع الفئات العمرية، ولا سيما بين الأطفال دون سن الخامسة، ونقص المغذيات الدقيقة، وخاصة فيتامين ألف واليود والحديد والزنك ومواد أخرى، وإذ تدرك أن أشكالا متعددة من سوء التغذية يمكن أن تؤثر في البلدان كافة وأن تحدُثَ لا في البلدان والمجتمعات المحلية فحسب بل وفي الأسر المعيشية أيضا، وأن تصيب الشخص الواحد عدة مرات على مدى حياته،

وإذ تقر كذلك بأن قلة التغذية وزيادة الوزن والسُّمنة يشار إليها في العادة باعتبارها العبء المزدوج لسوء التغذية، وإذ تعرب عن القلق إزاء الأعباء الناجمة عن الإصابة بالأمراض غير المعدية المتصلة بالأنماط الغذائية في جميع الفئات العمرية والاتجاهات المتصاعدة لنقص التغذية وزيادة الوزن والسُّمنة وازدياد الإصابة بفقر الدم بين النساء وإزاء معدلات تقزّم الأطفال التي لا تزال مرتفعة على نحو غير مقبول، وإذ تدرك أن التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية السريعة في العديد من البلدان أدت إلى زيادة رقعة التوسع الحضري وإلى تبدل النظم الغذائية وأنماط العيش وعادات الأكل وأنماط الاستهلاك والإنتاج العالمية مما أسفر عن مرحلة انتقالية في مجال التغذية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء تزايد عدد الأشخاص الذين يواجهون حالات انعدام للأمن الغذائي بلغت مستوى الأزمة أو ما هو أسوأ، حيث ارتفع عددهم مما يناهز ١٠٨ ملايين نسمة في عام ٢٠١٦ إلى ١٢٤ مليونا في عام ٢٠١٧ في البلدان المتأثرة بجملة أمور من بينها النزاعات والتي تفاقمت الأوضاع

(٩) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB136/8، المرفقان الأول والثاني.

فيها من جراء الظواهر المتصلة بالمناخ والعوامل البيئية، بما فيها الكوارث الطبيعية، والتقلب المفرط في أسعار الغذاء،

وإذ تسلم بالمساهمة الأساسية التي يمكن أن يواصل كبار السن تقديمها في سير شؤون المجتمعات ومن أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإذ يساورها القلق لأن الكثير من النظم الصحية غير مجهز بصورة كافية لتلبية الاحتياج إلى رعاية تعزيزية ووقائية وعلاجية وتأهيلية ومسكنة ومتخصصة،

وإذ تعيد تأكيد حق الجميع، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون، في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وإذ تلاحظ الإشاراتِ إلى الصحة والأمن الغذائي الواردة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والإشاراتِ إلى الصحة والأمن الغذائي والتغذية في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على التوالي،

وإذ تسلم بالاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، وإذ تعرب عن قلقها لأن إمكانية حصول أضعف الفئات في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية على الخدمات الصحية والأطعمة المغذية الكافية لمنع الجوع وتحسين الصحة كثيراً ما تكون منعدمة أو محدودة، وكذلك لأن الهجمات على الموظفين الطبيين والمرافق الطبية لها آثار فورية وطويلة الأجل على نظم الرعاية الصحية،

وإذ تشدد على الحاجة الملحّة إلى توافر نظم صحية قوية وقادرة على الصمود يعمل بها أخصائيون صحيون مدربون تدريباً كافياً يشغلون وظائف لائقة بأجر مناسب، وتتيح الوصول إلى الضعفاء أو الذين يعيشون في ظروف هشة، وتمكّن من الاستجابة بفعالية لجميع الاحتياجات الصحية، بما في ذلك مراقبة الجوائح والتأهب لها وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)[١٠]،

وإذ تسلم بالتحدي العالمي المتمثل في مقاومة مضادات الميكروبات الذي يستلزم إجراءات في قطاعات متعددة، من خلال نهج ”توحيد الأداء في مجال الصحة“ الذي تشارك فيه منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وجهات معنية أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة الدستور الغذائي، وإذ تؤكد مجددا أهمية الإعلان السياسي الصادر عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات[١١]، وإذ تتطلع إلى صدور التقرير المتعلق بهذه المسألة المتوخى أن يقدمه الأمين العام لكي تنظرَ فيه الدول الأعضاء في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وإذ تسلّم أيضا بالنتائج المنبثقة عن الجهود التي يبذلها فريق التنسيق المخصص المشترك بين الوكالات المعني بمقاومة مضادات الميكروبات،

وإذ تسلم أيضا بأن هناك حاجة إلى سياسات منسقة في مجال الصحة والميدانين الاجتماعي والاقتصادي وفيما يتعلق بالتغذية من أجل الاهتمام بصحة أشد الفئات ضعفاً وتهميشاً، التي كثيرا ما تكون ضحية للإجحاف وعدم المساواة والتمييز والوصم والاستبعاد الاجتماعي والعنف وهي الأكثر تعرضاً لعوامل الخطر الصحية، وذلك لأسباب تعود في أغلبها إلى ظروفها المعيشية التي تتسم بالفقر وإلى قلة إلمامها بالأمور الصحية وانعدام إمكانية حصولها على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات ذات الصلة،

---

(١٠) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار ٥٨-٣، المرفق.

(١١) القرار ٧١/٣.

وإذ تعترف بأن تعزيز الإنصاف في مجال الصحة والقضاء على الوصم والتمييز في مرافق الرعاية الصحية أمران هامان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمع أكثر شمولا يتمتع فيه بنوعيةِ حياةٍ أفضل وبالرفاه الضعفاءُ أو الذين يعيشون في ظروف هشة، ولا سيما النساء والفتيات، وكبار السن، وأبناء الشعوب الأصلية، وذوو الإعاقة، والذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية أو الإعاقة النفسية، والمصابون بالأمراض المعدية ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وداء السل، والكوليرا، وبالأمراض غير المعدية والأمراض الأخرى، أو المعرضون لخطر الإصابة بها أو المتأثرون بها، وإذ تحيط علما، في هذا الصدد، ببيان الأمم المتحدة المشترك بشأن إنهاء التمييز في مرافق الرعاية الصحية،

وإذ تؤكد من جديد أهمية عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)، ودعوته إلى جملة أمور منها تكثيف تنفيذ الالتزامات الوطنية وزيادة الاستثمارات في مجال التغذية،

وإذ ترحب بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، وإذ تشجع في هذا الصدد التنفيذ الكامل لقرارها ٢٣٩/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الذي اعترفت فيه بالدور الذي تضطلع به المزارع الأسرية في تحسين التغذية وضمان الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، وإنهاء الجوع، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتحقيق الاستدامة البيئية، والمساعدة في معالجة الهجرة،

وإذ تشير إلى خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضَّع وصغار الأطفال[١٢] وخطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠[١٣] اللتين اعتمدتهما منظمةُ الصحة العالمية،

وإذ تحيط علما بالعمل الذي تضطلع به لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال إعداد مشروع المبادئ التوجيهية الطوعية للجنة بشأن النظم الغذائية والتغذية، لدعم عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥) استنادا إلى التقرير الثاني عشر لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتغذية والنظم الغذائية التابع للجنة،

وإذ تنوه بتنظيم مناسبات حول موضوع ''التغذية من أجل النمو'' في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٦ وفي ميلانو، إيطاليا، في عام ٢٠١٧، وبمنتدى الشركاء لعام ٢٠١٨ الذي عقدته في نيودلهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ شراكةُ صحة الأم والوليد والطفل، وإذ تتطلع إلى مؤتمر القمة المقبل للتغذية من أجل النمو الذي سيُعقد في طوكيو في عام ٢٠٢٠،

وإذ تؤكد من جديد الحق في الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس)، الذي يوفر أوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ويشجع حصول الجميع على الأدوية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وإعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة، الذي يقر بأن حماية الملكية الفكرية مهمة لتطوير أدوية جديدة، ويعترف أيضا بالشواغل المتعلقة بآثارها على الأسعار،

وإذ تسلم بأن التكنولوجيات السريعة التغير، ولا سيما التكنولوجيات الرقمية، يمكن أن تعزز حصول الناس على الخدمات الصحية وتحسن قدرة النظام الصحي على تلبية احتياجات الأفراد

(١٢) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA65/2012/REC/1.

(١٣) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA66/2013/REC/1.

والمجتمعات المحلية، وتحسن من نوعية الخدمات الصحية وكفاءتها، وتمكّن الأفراد والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بالأنماط المعيشية والممارسات الصحية،

وإذ تشدد على أن لمنظومة الأمم المتحدة مسؤولية ودورا هامين في مساعدة الدول الأعضاء في المتابعة والتنفيذ التام للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تركز على المجالات المتصلة بالصحة، وإذ تشدد أيضا على الدور الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالصحة،

وإذ تسلم بالحاجة إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة يتم في إطارها إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، لتعبئة جميع الوسائل المالية وغير المالية من أجل توفير الدعم التعاوني للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الصحية للضعفاء أو الذين يعيشون في ظروف هشة،

وإذ تسلم أيضا بأهمية العمل والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تركز على البرامج والأنشطة ذات الصلة بالتغذية، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، واللجنة الدائمة للتغذية، وغيرها من الوكالات ذات الصلة، إلى جانب اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وإذ تشجع على مواصلة التعاون بشأن هذه المسألة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والمبادئ التوجيهية والمبادئ العامة الواردة فيه، وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تشدد على أهمية السعي إلى تحقيق أوجه تآزر وتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبنك الدولي، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، ومرفق التمويل العالمي لدعم مبادرة ”كل امرأة، كل طفل“، ومبادرة العقاقير للأمراض المهملة، وشراكة صحة الأم والوليد والطفل، وحركة تعزيز التغذية، والشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، من أجل تلبية الاحتياجات الصحية للضعفاء أو الذين يعيشون في ظروف هشة،

وإذ تعرب عن القلق من أن آليات معالجة مسائل العلاقة بين التغذية والصحة العالمية مثل فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير الْمُعدية ومكافحتها تواجه نقصا كبيرا في الموارد،

وإذ تسلم بأن معالجة الأسباب الجذرية وعوامل الخطر المؤدية إلى سوء التغذية بجميع أشكاله تشكل تحديا معقدا ومتعدد الأبعاد، تتطلب مواجهتُه قيادةً سياسية قوية ومستمرة، واتساق السياسات على جميع المستويات، وبذل جهود متضافرة ومطردة ومشتركة بين القطاعات،

١ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء تعزيز الإجراءات الرامية إلى تحسين التغذية والظروف الصحية والمستويات المعيشية للسكان في جميع أنحاء العالم بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجيات القضاء على جميع أشكال سوء التغذية وعلى الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة؛

٢ - ***تهيب أيضا*** بالدول الأعضاء التصدي للجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله باعتباره مسألة تؤثر على جميع الدول، مع الاعتراف بوجود أوجه تفاوت كبيرة في الحالة التغذوية، والتعرض للمخاطر والمدخول الغذائي، داخل البلدان وفيما بينها، ولا سيما في البلدان النامية؛

٣ - ***تحث*** الدول الأعضاء على تعزيز الأمن الغذائي، وسلامة الأغذية، والتغذية الكافية والمستدامة، والنظم الغذائية المراعية للتغذية السليمة التي تتسم بقدرتها على الصمود وبتنوعها، باعتبارها عناصر مركزية لتعزيز صحة السكان وأداة أساسية لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة[١٤]، الرامية إلى إيجاد عالم خال من سوء التغذية بجميع أشكاله، يمكن فيه لجميع الناس طوال حياتهم وفي جميع الأوقات الحصول على طعام كاف واتباع أنماط غذائية متنوعة ومتوازنة وصحية من أجل التمتع بحياة نشيطة وصحية؛

٤ - ***تحث أيضا*** الدول الأعضاء على أن تضع موضع التنفيذ، حسب الاقتضاء، خطة تنفيذ شاملة بشأن تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال، بما في ذلك عن طريق وضع سياسات وتدابير تشريعية وتنظيمية و/أو غيرها من التدابير الفعالة الأخرى المتصلة بالتغذية من أجل مراقبة تسويق بدائل لبن الأم أو تعزيزها عند الضرورة، وإنشاء آليات للحوكمة المشتركة بين القطاعات من أجل توسيع نطاق تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية؛

٥ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على حماية وتعزيز التغذية الكافية للنساء والفتيات والرضّع، وبخاصة أثناء الحمل والرضاعة، عندما تزداد المتطلبات الغذائية، مع إيلاء اهتمام خاص إلى أول ١ ٠٠٠ يوم، من بداية الحمل حتى سن عامين، عن طريق تشجيع ودعم الرعاية وممارسات التغذية الكافية، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الأشهر الستة الأولى ومواصلة الرضاعة الطبيعية حتى سن عامين وما بعد ذلك، مع توفير التغذية التكميلية المناسبة؛

٦ - ***تشجع أيضا*** الدول الأعضاء على تهيئة بيئات تعزز الصحة والتغذية، بما في ذلك من خلال التثقيف في مجال التغذية في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى، حسب الاقتضاء، وتوسيع نطاق الإجراءات المجتمعية التي تدعم الأطفال والأسر، من خلال النهوض بالصحة النفاسية وممارسات تغذية الرضّع الموصى بها مثل الرضاعة الطبيعية؛

٧ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تنظر في التصديق على اتفاقية حقوق الطفل[١٥]، التي تعترف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، أو تنفيذها حسب

(١٤) انظر القرار ١/٧٠.

(١٥) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

الاقتضاء، وتعلن أن تدابير مناسبة ستُتخذ لمكافحة الأمراض وسوء التغذية مع إيلاء الاهتمام، في جملة أمور، لأحكامها المتعلقة بالأطعمة المغذية والرضاعة الطبيعية؛

٨ - ***تشير*** إلى أن نقص التغذية يعوق الأفراد، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن، عن تحقيق إمكاناتهم كاملة، وتحث الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الارتفاع غير المقبول في معدلات تقزم الأطفال، وتزايد معدلات نقص التغذية وزيادة الوزن والسمنة، التي لها تأثير ضار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٩ - ***تشجع*** على إدماج الأهداف المتصلة بالتغذية ضمن برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذ برامج مثل التحويلات النقدية والتغذية المدرسية والمساعدة الغذائية الموجهة من أجل تحسين الأنماط الغذائية من خلال تحسين إمكانية الحصول على الطعام الذي يتوافق مع معتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الغذائية وأفضلياتهم، ويكون كافيا من الناحية الغذائية؛

١٠ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء تعزيز الأنماط الغذائية وأنماط العيش الصحية، بما في ذلك النشاط البدني، من خلال القيام، حسب الاقتضاء، بوضع إجراءات وسياسات من أجل تنفيذ جميع الالتزامات المتصلة بالتغذية، بما فيها تلك التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأمراض غير المعدية، وجمعية الصحة العالمية، بهدف التقليل إلى أدنى حد من أثر عوامل الخطر الرئيسية للإصابة بالأمراض غير المعدية، والتصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله عن طريق تكثيف جهودها وتوسيع نطاق أنشطتها في إطار برنامج عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)؛

١١ - ***تهيب أيضا*** بالدول الأعضاء أن تقوم بوضع وتنفيذ ورصد واستعراض السياسات والبرامج المتعددة القطاعات، وحملات التوعية في مجال الصحة العامة والتوعية التغذوية، وتنمية الموارد البشرية لأخصائيي التغذية، وأن تتبادل أفضل الممارسات الرامية إلى الحد من نقص التغذية المتزايد والارتفاع السريع في معدلات زيادة الوزن والسمنة، التي أخذت تتحول بسرعة إلى وباء عالمي؛

١٢ - ***تسلط الضوء*** على الحاجة إلى وضع سياسات متماسكة ومتسقة للتصدي لزيادة الوزن والسمنة بغية الحد من معدلات انتشارهما ومكافحة ارتفاع مستويات الأمراض غير المعدية المتصلة بالتغذية، بما في ذلك من خلال تعزيز وتشجيع السلوكيات وأنماط العيش الصحية، بما يشمل الخيارات الغذائية الصحية والنشاط البدني المنتظم، وذلك من خلال التثقيف والحملات الموجّهة الواسعة النطاق والمنفذة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، التي تأخذ في الاعتبار أن زيادة الوزن والسمنة تشكلان عاملي خطر رئيسيين للإصابة بهذه الأمراض يمكن تغييرهما وتلافيهما؛

١٣ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تضع إجراءات لتعزيز النشاط البدني في صفوف جميع السكان من جميع الأعمار، وذلك عن طريق توفير بيئات عامة آمنة وأماكن ترفيهية، وتشجيع الألعاب الرياضية، وبرامج التربية البدنية في المدارس وتخطيط المناطق الحضرية بما يشجع على استخدام وسائل نقل تعتمد على النشاط البدني، وتهيب أيضا بالدول الأعضاء إلى تنفيذ خطة العمل العالمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بشأن النشاط البدني للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠: تعزيز نشاط الأشخاص من أجل عالم أوفر صحة؛

١٤ - ***تدعو*** الدول الأعضاء إلى العمل مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للقيام، على أساس طوعي، بإنشاء شبكات عمل جديدة بشأن التغذية وتعزيز القائم منها، ووضع وتعزيز وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط من أجل التصدي للتحديات المتعددة التي تطرحها جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك النظر في وضع التزامات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة، في إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)؛

١٥ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء القيام، بالشراكة مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية، بالنظر في توسيع نطاق البحوث ونشر المعارف بشأن الروابط بين الصحة، ولا سيما محدداتها الاقتصادية والاجتماعية، والتغذية والنظم الغذائية لتوليد الأدلة والإرشادات بشأن برامج وسياسات التغذية الفعالة؛

١٦ - ***تهيب أيضا*** بالدول الأعضاء تعزيز الأنماط الغذائية الصحية التقليدية والتنوع الغذائي وعادات الأكل وأنماط العيش الصحية والحفاظ عليها، نظرا لأهمية الغذاء كجزء من التراث الثقافي وكأداة لتعزيز محو الأمية الغذائية؛

١٧ - ***تؤكد من جديد*** أهمية توافر الطعام الكافي من حيث الكمية والنوعية وإمكانية الحصول عليه ويسر تكلفته، لتعزيز التغذية السليمة في سياقات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، من أجل تجنب الجوع والحفاظ على صحة السكان المتضررين وتعزيزها؛

١٨ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء تشجيع وتعزيز ودعم الزراعة المستدامة، بما يشمل المحاصيل والغابات ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، التي تحسّن الأمن الغذائي وتقضي على الجوع، وتساعد على الوقاية من سوء التغذية وتكون مجدية اقتصاديا ومستدامة بيئيا، مما يعزز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلّم بضرورة دعم نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والفعالة وكفالة الأمن الغذائي؛

١٩ - ***تشجع*** على التعاون الدولي من أجل تيسير التجارة في المنتجات الزراعية بغرض تحسين الأمن الغذائي ومعالجة مشاكل البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها؛

٢٠ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء دعم المبادرات التي تعزز النهج المتعددة القطاعات والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة والمشاركة فيها، من خلال الجمع بين المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تعبئة جميع الموارد المتاحة لدى الجانبين، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإدارة تضارب المصالح، عن طريق بذل العناية الواجبة للتعجيل بإحراز التقدم والتقليل من جميع أشكال سوء التغذية؛

٢١ - ***تشجع*** على زيادة الاتساق والتنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكياناتها بشأن المسائل المتصلة بالصحة العالمية والسياسة الخارجية؛

٢٢ - ***تحث*** الدول الأعضاء على أن تعزّز التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الصحة، ولا سيما التغذية، وتدعم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج ومبادرات الرصد على الصعيدين الوطني والإقليمي وتكمّلها؛

٢٣ - ***ترحب*** بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل، الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وتعيد تأكيد إعلانه السياسي المعنون ''متحدون للقضاء على داء السل: تصد عالمي عاجل لوباء عالمي''[١٦]؛

٢٤ - ***ترحب أيضا*** بالاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وتعيد تأكيد إعلانه السياسي المعنون ''لقد حان وقت العمل: فلنحث الخطى في التصدي للأمراض غير الْمُعْدية من أجل صحة ورفاه هذا الجيل وأجيال المستقبل''[١٧]،

٢٥ - ***تتطلع*** إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التغطية الصحية الشاملة، الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تحت شعار ''التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أوفر صحة''؛

٢٦ - ***تشجع*** الأمين العام على الترويج لإجراء مناقشة بين الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة بشأن الخيارات السياساتية الملائمة لتعزيز فرص الحصول على الأدوية والابتكار والتكنولوجيات الصحية؛

٢٧ - ***تشير*** إلى دعوة الأمين العام إلى إعلام الجمعية العامة بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)، بالاستناد إلى تقارير فترات السنتين التي تشترك في تجميعها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية؛

٢٨ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين في إطار البند المعنون ''الصحة العالمية والسياسة الخارجية''، عن تحسين التنسيق والتعاون الدوليين لتلبية الاحتياجات الصحية والتصدي للتحديات القائمة أمام إيجاد عالم أوفر صحة من خلال تغذية أفضل.

الجلسة العامة ٥٢
١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

---

(١٦) القرار ٣/٧٣.

(١٧) القرار ٢/٧٣.